

ولا يكون هو لغة الاحكام بالسنه الى الاثنين ولا ثلثا من التصور ليس بعله للتصديق
وهو ظاهر ما كونه يحتاج اليه التصديق فلا يكون كالتصديق على ان لا يله من ان يتصور
المحذور عليه والحكم به والاشبهه المكتوبة تصور اياها وجهتها ولا يمكن للمحذور ان يكون له علم
انهم عقودا بوابا لمنطق تسعة الاول الحركات الثاني التعريفات الثالث القضايا الرابع
القياس ولواقعها الحاصل لمرحان ويشتمل على العلوم الثلاثة الموضحة في المجلد
والسبل السادس ليدل ان السبع الحركات الثالث لما لطخة التاسع عشر قالا التسعة
وجعل بعضهم بخلافها قالا انهم كانت عظم قالوا المتأخرون اخلوا بالصانع في الحس
مع عظم قدرها وطولها في الكونيات كالنظر والاشتمالات مع قلت حذوا لها انشجعي
وغير ذلك في هذه الابواب لمرحان والخطابة والشعر والجدل والمغالطة وذكرها لا
الاخرى غير انه ترك للاحق القياس وسند ذلك ان الله تعالى تكلم في **قوله**
فأيدته فالاحترار في الخطا في الفكر كان شئت قلت تأييده تحصل الامور النظرية من الامور
الضرورية وموتور كينيتها لتأنيها في الصحة والانسنة منها **قوله** المتفرد من
هذا التاني الى ما قصد وضع التاليف له لان هناك شيئا مفصلا وهو المحذور هناك
شيئا اخر غير مفصود بالذات لو كان على الحصر بل التاليف كونه هو المقصود والمفصود
المعنى الاخر على معنى هناك اشياء وما يستحق عنها فيما ذكره كقوله العلم والذلات غير
الوصفية وبعضها استلزامات لان اولها في دليل قوله بعد ما تضمنه في بعض التاليف
ولان جميع ذلك من موضوع علم المطلق يحتاج اليه في الجملة **تنتهي**
الاول على علمها ضروري كما نظري اما نظري في العلم الذي لا يتفق اليه فكر ونظر سواء
انفق اليه صان او غيره ام لا فيدخل في العصوريات المتضمنة الاوليات والحدسيات
والجزيات لانها وان توفقت على الحدس والتجربة للثبوتات متوقفين على فكر واما النظرية
فهي التي يتوقف على فكر ونظر والديهي يراد بالضروري قبل وقد يطلق على ما لا يتوقف
على شيئا فيكونا خص من الضروري وهذا كله في التصورات ظاهر واما التصديق
فالمراد بالضروري منه هو ما لا يتوقف فيه الا بعد تصورها الطرفين وان كانا كالتصديق
على فكر والنظري مخلوق ذلك هذا ما ذكره سئل الذي رجحه الله من التحقيق وتم منها
قوله فان قلنا كيف يدعون الحدسية والتجربة في القرويات
لانهم كانوا يسمون لها كون بعد انكشافها بتلك الامور بنية فكذلك جميع النظريات
تكون بعد انكشافها سائلها حين بنية ضرورية وان كانوا يعنون انها تكون بنية ابتداء
فليس كذلك وحديثه ما الفرق بين المتوقف على الحدس والمتوقف على النظر والفكر حتى
يكون الاول ضروريا والثاني نظريا **قوله** كانهم يعنون ان الفرق بينهما في اصلاح
وان النظري يتصور الى النظر الاصطلاحي ولا يصح في التجربة والحدس وهو ما كان يعرف
من تفسيره وحينئذ يجيء ان يعنون بالنظر والمغالطة من القياس ولواقعها التاليف والاشياء
الكتبية لا يستلزم القياس **قوله** لا يبعد ان يكون كل من التصورات والتصدقات
ضروريا وان يكون كل منهما نظريا وبنيانه انه لو كان الجميع ضروريا لما احتجنا

مطلب
ابواب المنطق تسعة



مطلب
الحكم على الشيء بغيره

مطلب
لا يبعد ان تكون التصورات
والتصدقات كلها ضرورية
او نظرية

قادر

قادر ان يثبت من الاشياء في فكر بل كما امر بوجهها ليه التفسير ذكية وجنبه تكون اقامة
التي اهدى يحصل حاصل وهو بالضرورة باطل ولو كان الجميع نظريا لما ادرنا شيئا لان كل امر
تتوجه اليه النفس يحتاج الى برهان وما ترون به عليه ايضا يحتاج الى برهان اخر لغيره
كشيئا فاما ان يستمر الاحتياج كذلك الى نهاية فيكون تسلسلا واما ان يعود الى الاول فيكون
دورا وكلاهما باطل وان ثبتت قلت ليكونا جميع ضروريا بضرورة الاحتياج الى الفكر في
بعضها لما شهدنا كالتصديق بحدوث العالم وتصويرا لتصوره والمغفل ولا يكونا جميع
نظريا بضرورة الاستغناء ببعضها عن الفكر كالتصور عمى الحلاوة والهرودة وكان التصديق
بانا الاثنين الكثر واحد متعديا يكون بعض التصورات والتصديقات نظريا وبعضها
ضروريا **الثالث** ما اذا عرفت ان من التصورات والتصديقات نظريا وضروريا
فالعلم الذي يحتاج اليه هو النظرية من التصورات كالتصور حقيقة الانسان والنظري
من التصديقات كالحكم بخروج العالم واما الضروري من التصورات كالتصور عمى الحلاوة
والحرارة والضروري من التصديقات كالحكم بان الاثنين روح فلا يحتاج ان لا يوصل الى العقل
المتصور وهو تصور كرمي الواصل اليه تصديق وتصديق وتعدت في ان الاول يعني القول بالاشارة
والثاني يعني الحكم بالاشارة في التصديق والتصديق في التصديق والتصديق في التصديق
في ذلك التصور بكنهه المتعديا بل يطلق التصور على من يكون بالكنهه واما اخرى تصديق التصديق
والدليل على ذلك ان الحكم على الاشياء لا يدرى كنهها كالحكم على شيء غيره من بعد ان شاعل للفكر
وان لم تدركها بالاحساس هو كالحكم على الواجب لوجوده انه نادر واختار هذا الحكم بحسب
الجملة والافان فيحتاج الى الاحتياج بخلق حسب اختلاف التصديقات كالتصديق لانه
من تصور ريبه ويتضمنه حقيقة فاداريا شيئا من بعد ان يحكم عليه بانها شاعل
فانها ان هذه الصفة نشئت بغير كونها من غير ان تقار بالشيء اخر لو اردنا ان يحكم
عليه بالحكم مثلا نستطيع حتى يتصور انه حيوان او بالضمك لم نستطيع حتى يتصور انه
انه انسانا لغير ذلك فانهم **الخامس** ذكره بعد الدين في شرح المقاصد عن
الامام ان اول مراتب وصول النفس الى المعنى شعور كاد حصل وتوف النفس على تمام ذلك
المعنى فتصوفا فيا يبيح لو اردنا استرجاعه بعد ذلك فيكون له حفظ ويقال
لذلك الطيب تدرك ذلك الوجهان ذكر **قوله** اما سادى التصديقات النظرية
جوابا في بطلانه وكانا احسن اذ لو انا سادى التصديقات كالحركات الخمس واما
سادى التصديقات فكذا واعلم اولها وهو هذا وكانه حذو فالجواب المعابه وانما علم
قوله نشأ من تفصيل الالحاق تفصيل للمكب بذكره الانا ليط و هو ان يجعل الحركات
فيما لا يصدق فيه الالحاق نحو حلو حلو من يصدق في مجموع الالحاق الواحد وكثيرا كالمشقة
تخرج ولا ينجح من مجموع بصفة وثلاثة بغير اشياء من العشرة بصفة واحدة وكثيرا كالمشقة
تشتان في تفصيل المقتر واعتبار التسعة وحدها والاشارة زودها ولو اعترفت بمجموعها
الذي هو المقصود لم تختلف النتيجة كذلك الكبري جنيته فانهم **قوله** فهم يقيد
بالمجرد من اجل ما يزيدك توضيح هذا الكلام كما قال الشيخ في شرح ايساخوحي

مطلب
الحكم على الشيء بغيره

مطلب
اول وصول النفس الى المعنى شعور